السياسة البريطانية
هل لها أساس ؟

بقلم الأستاذ عباس محمود العقاد

كان تردد السياسة البريطانية في الشهر الماضي بين وجوب تنفيذ عهد عصبة الامم وبين نقض هذا العهد بوضع مشروع للصلح ، مما لفت الانظار الى التناقض الغريب الذى يعتور هذه السياسة ، ودعا الى التساؤل عن الاساس الذى تقوم عليه علاقة بريطانيا بالامم القوية والامم الضعيفة ، وهل هذا التردد يدل على عدم الاستقرار في السياسة البريطانية ، أو هو يتمشى مع المشهور عنها من الثبات على خطة واحدة جيلا بعد جيل . وقد عالج الاستاذ عباس محمود العقاد هذا البحث في المقال التالى ، وكشف فيه عن حقيقة هذه السياسة وعن السر في سلامتها من عواقب الاخطاء

من الكتاب الصحفيين والمؤرخين من يعتقد ويقرر أن السياسة البريطانية تنحو في جميع الحوادث الكبرى نحواً واحداً مدبراً من قديم الزمن يتوارثه الأعقاب عن الأسلاف ويرجعون فيه الى سجل مكتوب لا يفرط في كبيرة ولا صغيرة من شئون الدولة وعلاقاتها بالدول الأخرى

ومن الانجليز أنفسهم من لا يزال ينحي على حكومته أشد الانحاء لأنها تضطرب وتتردد في الحادث الواحد من اليمين الى الشمال ، ومن الشمال الى اليمين كرة أخرى ، بغير قصد معلوم ولا برنامج مرسوم . وأنها قد ضيعت كثيراً من الفرص النواجح من جراء هذا التردد والجزاف الذي لا يرجع الى تدبير أو تقدير — فأين تكون الحقيقة يا ترى بين هذين الطرفين المتناقضين؟

الحقيقة — كما هي العادة في أمثال هذه الخلافات — تجتمع من كلام النقيضين، ولا تستقر في جانب واحد من الجانبين . فليس للسياسة البريطانية سجل مكتوب كالذى يزعمه الصحفيون والمؤرخون الاولون ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من اطراد واستمرار . وليست السياسة البريطانية بالتى تجرى خبط عشواء في شئونها الداخلية وعلاقاتها الخارجية ، ولكنها لا تخلو من تردد وشطط قد يسوغ نقد الناقدين إذ يرمونها بالمجازفة وتضييع الفرص في بعض الحوادث

وأصدق وصف لهذه السياسة أنها تجرى على « الممارسة » أو على مايسميه الانجليز أنفسهم

" Muddling through " وهو تحسس المواقف في حينها حسبما يقتضيه المقام

فاذا ظهر للذين يلاحظون السياسة البريطانية أنها تطرد في طريق واحد مرسوم فانما يرجع ذلك الى أسباب مختلفة أهمها السبب الذى ذكره « سير اوستن شمبرلن » في كتاب « سياسة الدول الخارجية » " The Foreign Policy of The Powers "

وخلاصته أن الضرورات الجغرافية هى التى تملى على الساسة البريطان ما يتخذونه من خطط متشابهة في جميع العصور ، لان الضرورة الجغرافية لا تتغير بين جيل وجيل فلا عجب في ثبات السياسة التى تقوم عليها وانتظامها في اتجاه واحد ، وان جاء ذلك أحياناً بغير تدبير قديم ـ قال سير اوستن شمبرلن : « ثلاث وقائع جغرافية كان لها السلطان الحاسم في مجرى التاريخ البريطاني ، فهى تفسر ـ كما توجب ـ الاصول الكبرى التى تقوم عليها تلك السياسة والشواغل التى يعنى بها الساسة : أولها أن بريطانيا العظمى جزيرة ، وثانيها ان هذه الجزيرة لا تنفصل عن القارة الاوربية إلا بمجاز ضيق من الماء ، وثالثها أن هذه الجزيرة قد أصبحت مركزاً لدولة واسعة النطاق شائعة المواصلات بين العالم والبحار »

ويمضى الوزير بعد ذلك في سرد الاعمال المتشابهة التى فرضتها هذه الحقائق الجغرافية ، فهى التى دعت الانجليز الى حرب الاسبان في القرن السادس عشر لضمان استقلال الارض الواطئة التى كانوا يخشون الاغارة من شواطئها على جزيرتهم القريبة ، وهى التى دعتهم الى حرب نابليون في القرن التاسع عشر كما دعتهم الى حرب الالمان في القرن العشرين ، فمرى الى الاذهان من هذا التشابه في الاعمال أن الخطط السياسية مرسومة من قديم الزمان ، وانما الحقيقة أن المواقع الجغرافية هى الشيء الثابت الذى لا يتحول ، وكذلك كل ما يبنى عليه مع اختلاف الطوارىء والاحداث

وليس هذا السبب الوحيد لانتظام السياسة البريطانية على نهج واحد يخيل الى بعض الناس أنه منقول من سجل مرقوم ، فهناك سبب آخر هو نشأة الساسة البريطان جيلا بعد جيل على آثار المتقدمين من عظماء الوزراء وأقطاب الزعماء . فيندر بين وزراء بريطانيا العظمى من تولى الوزارة قبل أن يكون كاتباً لزعيم عظيم ، أو ملازماً له فى عمله بضع سنوات ، أو وكيلاً لوزارة من الوزارات ، أو تلميذاً على نحو من الانحاء لاستاذ سابق في مراس الحوادث الكبرى وعلاج الخطط الدولية . ومن شأن هذه التلمذة الدائمة أن توحد الآراء كما توحد الاعمال ، ولا سيما في بلد مشهور بالمحافظة وكراهة الوثبات في التغيير من حال إلى حال

وهناك سبب غير هذا وذاك : وهو سهولة استدراك الفرص بعد تضييعها أو الغفلة عنها ، لأن العزلة البريطانية لا تستعجل الساسة البريطان كما يستعجل الساسة الفرنسيون أو الالمان أو الطليان الذين لا تحميهم من الاخطاء عزلة كتلك العزلة البريطانيـة . فاذا فاتت السياسي البريطاني فرصة من الفرص فعنده الوقت الكافى لاستدراكها بعد التنبيه الى الخطأ وسوء التقدير . ومن هذا القبيل مقاومة الانجليز لفتح قناة السويس ثم رجوعهم الى شراء أسهمها والعناية بحراستها ، ومن هذا القبيل مقاومة الانجليز الظاهرة لقبول الحبشة فى عصبة الامم بناء على اقتراح الحكومتين الفرنسية والايطالية ثم رجوعهم الى تأييد هذا القبول والانتفاع به في سياستهم الافريقية والعالمية اكثر من انتفاع الفرنسيين والطليان أصحاب الاقتراح

تلك هى خلاصة ما يقال عن علة الثبات في مجرى السياسة البريطانية مع الدول الاخرى

أما سياستها مع الامم المغلوبة ، فهى جزء من تلك السياسة العالميـة التى تحكمها تلك العوامل الجغرافية والتقاليد الموروثة

ويزيد عليها أن الدولة البريطانية تحرص كل الحرص على ابقـاء الامم المغلوبة فى حالة اعتماد عليها وافتقار اليها في الشؤون الكبرى ، وهى شؤون الاقتصاد والحرب والسياسة

فهى لا تسمح لأمة مغلوبة بأن تستقل بنفسها في الصناعة والتجارة أو في الدفاع والعلاقات الاجنبية : لا تسمح بذلك إلا على كره منها حسبما تشعر به من قوة الأمة المغلوبة وطموحها إلى الحرية

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

قال لانسبري زعيم العمال المعروف في رسالة عن سياسة الدولة البريطانية : « لقد قلنا للهنود مرة بعـد مرة انهم لا يصلحون للاسـتقلال بالحكومة المسئولة لانهم لا يقـدرون على الدفاع عن أنفسهم في وجه الغارة الاجنبيـة . وجوابهم على ذلك بطبيعة الحال هو : أننـا لو رغبنا حقاً فى حكمهم لانفسهم لاسرعنا جهد المستطاع في تدريبهم على الدفاع عن بلادهم . والواقع أننا عملنا نقيض ذلك ، وأن الهنود لم تكن تعوزهم الصفات الحربية يوم ذهبنا اليهم . وقد كانت سياستنا منذ سنة ١٨٥٨ سـياسة خوف وريبة منهم . فتألفت لجنة بيـل للبحث عن تنظيم جديد للجيش الهنـدى في سنة ١٨٥٩ . وشهد اللورد النبرو حاكم الهنـد واللورد الفنستون حاكم بومباى أمام اللجنة شهادة عالية بصفات الشعب الهنـدى العسكرية ، ونصح كلاهما باجتناب تسليم السلاح الى الهنود لسرعة فطنتهم الى استخدام السـلاح على أنواعه »

فالسياسة البريطانية تزيد العوامل التى تحوج الامم المغلوبة اليهـا ولا تزيلها ولا ترحب

بازالتها : تزيد هذه العوامل فى الاقتصاد وفي الحرب وفى السياسة ، ولا تتورع عن عمل يبقى هذه الأمم في قبضتها ولو لجأت إلى أخبث الأساليب وأسوأ ضروب الافساد والاتلاف

ومنذ شاعت المبادىء الديمقراطية ومبادىء تقرير المصير بعد الحرب العظمى عمدت السياسة البريطانية الى استغلال هذه المبادىء فقبضت على أعنة السلطان واختفت وراء ستار في حكم الشعوب الشرقية. فاستفادت من ذلك سمعة الانصاف والايقاع بين طلاب الحكم والمظاهر ولم تخسر شيئاً مما كانت تغنمه قبل ذلك

وقد اطلعنا على كتاب ألفه الفرنسى « روبرت بوشار » يصف فيه فرعا آخر من السياسة البريطانية هو الفرع السرى الذي تتولاه الادارة الهائلة المعروفة بادارة الخفية

اسم هذا الكتاب « خفايا الجاسوسية الانجليزية »

Les Dessous de L'espionnage anglais

وفيه عجائب من التدبيرات والدسائس لا تفوقها عجائب الخيال في أعجب الروايات، وفيه شيء يتعلق بالتجسس على زعيمنا سعد زغلول أثناء مقام الوفد المصرى بباريس ، وفيه شيء عن اللعب باخبار القتال أيام الحرب العظمى لتوفير مكاسب الادارة ـ إدارة الخفية ـ من رفع الاسعار وهبوطها وشراء الاسهم و بيعها ، لان الادارة مستقلة فى مواردها ومصروفاتها عن حساب الدولة الخاضع لرقابة البرلمان ، وفي الكتاب اشياء عن ايفاد الرسل المتنكرين واختلاس حقوق الاستغلال في الاقطار الشرقية ، وقتل بعض الاعوان الخائنين أو بعض الرجال الواقفين في الطريق، بحار العقل فى تصديقها ولكنها تستحق الدراسة وتدل على كثير من الاسرار . ومهما يكن من مبلغ تمحيصها فلا شك في التجاء السياسة البريطانية كثيراً الى الاساليب الخفية التى تشابه هذه الاساليب

وصفوة هذه الاقوال أن السياسة البريطانية تعالج الامور معالجة المراس والمحاولة على حسب الحوادث والاوقات ، ولكنها تطرد في الغاية والوسيلة لانها خاضعة قبل كل شيء للضرورات الجغرافية ، ولأنها تجرى على أيدي أناس يتوارثون الحكم توارث التلميذ للاستاذ في التفكير والتنفيذ ، وهى لاتتورع عن شيء في سبيل تسخير الشعوب المغلوبة لها في ميادين الاقتصاد والحرب والسياسة الخارجية ، مع التستر وصيانة السمعة والمظهر وليس يصعب عليها استدراك الاخطاء لان مصابها بعواقبها السيئة أبطأ من مصاب الاخطاء في سياسة القارة الاوربية

عباس محمود العقاد